تحت رعاية الأمير وحضور المبارك وعدداً من الوزراء وكبار الشخصيات

الكويت احتفلت باليوم العالمي لمكافحة الفساد

■ النمش: بلادنا كانت سباقة بالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تحت رعاية سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد وبحضور سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء اقامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد صباح أمس بفندق ماريوت كورت بارد قاعة الراية احتفالية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد تحت عنوان «الهيئة العامة لمكافحة الفساد انطلاقة ومسؤولية».

وحضر الحفل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج وعدد من الشيوخ والوزراء وكبار المسؤولين بالدولة وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء.وبدأ الحفل بالسلام الوطني ثم تليت ايات بينات من القران الكريم.

والقى رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش كلمة اكد فيها ان الكويت كانت سباقه بالانضمام إلى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد حيث صدر القانون رقم «47» لسنة 2006 بالموافقة على تلك الاتفاقية وصيرورتها جزء من النظام التشريعي الوطني.

واضاف انه استجابة من الكويت لمتطلبات تلك الاتفاقية الاممية فقد صدر المرسوم بالقانون رقم «24» في التاسع عشر من نوفمبر 2012 بانشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وفي السادس عشر من يونيو 2013 صدر المرسوم رقم «146» متضمنا تشريفي انا واخواني اعضاء مجلس الامناء بتولي مسئولية الهيئة.

وقال " لعلنا في هذا اليوم نستذكر معكم ما تضمنه النطق السامي لحضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الانعقاد العادي الاول للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة والذي اكد سموه فيه على ان الهيئة انشات مستقلة متمتعة بالسلطة الكاملة والمساندة والدعم اللازمين كما دعا سموه المجلس والحكومة وسائر الافراد الى مد يد العون للهيئة ومساندتها ".

وانطلاقا من هذه الكلمات التوجيهية " فقد اثرنا ان تكون احتفالات الهيئة هذا العام تحت عنوان «انطلاقة ومسؤولية» ".

كما القى المنسق المقيم للامم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت الدكتور مبشر رياض شيخ كلمة اثنى فيها على حكومة دولة الكويت في ظل قيادة حضرة صاحب السمو امير وسمو رئيس مجلس الوزراء الموقر على التزامها في السنوات الاخيرة بانشاء اطار تنظيمي مستق من شانه تعزيز الشفافية والمساءلة.

وقال ان هذه الاسس ستدعم بالتاكيد التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين للمساعدة في تحقيق رؤية صاحب السمو الدولة امير البلاد الكويت عام 2035.

سمو الشيخ جابر المبارك متقدما الحضور

جانب من الحضور

شيخ: الحكومة الكويتية في ظل قيادة صاحب السمو أكدت إلتزامها بتعزيز الشفافية

■ النطق السامي أكد أن الهيئة أنشئت مستقلة متمتعة بالسلطة الكاملة والمساندة

عبدالرحمن النمش يلقي كلمته

جانب آخر من الحضور

.. ومبشر شيخ يلقي كلمته

أكد أن أي منهم لم يتعرض لأي سوء من جراء هذا الإعصار الإستوائي

السفير الكندري يطمئن على سلامة الكويتيين في الفلبين بعد اعصار «هاجوبيت»

وليد الكندري

كوالالمبور - «كونا» - اكد سفير الكويت لدى الفلبين وليد الكندري امس سلامة جميع المواطنين الكويتيين المتواجدين حاليا في الاراضي الفلبينية وذلك بعد اعصار «هاجوبيت» الاستوائي الذي ضرب مناطق وسط البلاد منذ يوم السبت الماضي. وقال السفير الكندري في اتصال هاتفي مع لـ «كونا» امس ان جميع المواطنين الكويتيين بخير ولم يتعرض اي منهم لاي سوء من جراء هذا الاعصار الاستوائي مضيفا ان السفارة الكويتية في العاصمة مانيلا تابعت الأخبار الصادرة من قبل السلطات الفلبينية حول الاعصار على مدار الساعة. واوضح ان الاعصار الذي يطلق عليه محليا اسم «روبي» قد ضعفت قوته ليتحول الى عاصفة حيث يتجه حاليا نحو جزيرة لوبانغ مشيرا الى انه من المتوقع ان يخرج الاعصار خارج المنطقة الفلبينية في صباح يوم الخميس المقبل وذلك بحسب تقارير ادارة الارصاد الجوية الفلبينية الرسمية. وتعرضت نحو 20 محافظة من محافظات البلاد من انقطاع التيار الكهربائي واتلاف للشبكات الذكية في جزء من منطقة «ليتي» و«سامار الشرقية» فيما تضرر نحو 95 منزلا.

تشتمل على 330 قسيمة بمساحة 400 متر مربع

«السكنية»: توزيع بطاقات القرعة للدفعة السابعة من قسائم غرب عبدالله المبارك

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح امس بتوزيع بطاقات دخول القرعة للدفعة السابعة من القسائم الحكومية في مشروع غرب عبدالله المبارك والتي تشتمل على «330» قسيمة بمساحة (400 م2. هذا وقد اعلنت المؤسسة أسماء المواطنين المستحقين لدخول هذه القرعة بناءا على اولوية طلبه الإسكاني والتي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 1996/12/30.

وكانت المؤسسة قد خصصت يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق 9-2014/12/10 موعدا لتوزيع بطاقات القرعة لقسائم غرب عبدالله المبارك. اما توزيع بطاقات الاحتياط فقد حددت المؤسسة يوم الخميس 2014/12/11 في تمام الساعة التاسعة صباحا موعدا لتوزيع بطاقات الاحتياط لدخول القرعة.

والجدير بالذكر فقد حددت المؤسسة يوم الاثنين الموافق 2015/1/12 موعدا لإجراء القرعة على هذه القسائم في مسرح مبنى المؤسسة بجنوب السرة . ويقع مشروع غرب عبدالله المبارك على طريق الدائري السابع مقابل ضاحية عبدالله المبارك من الجهه الغربيه ، وتبلغ مساحة المشروع «899,30» هكتار حيث يتضمن المشروع عدد «5196» قسيمة تبلغ مساحة القسيمه 400» م2 .

من جهتها حرصت المؤسسه بان يتضمن المشروع احدث المباني العامه والتي تغطي كافة الخدمات وتواكب متطلبات الوزارات الخدمية وفق احدث التصاميم لتوفير الخدمات المتكامله للسكان حيث يشمل على « مدارس بانواعها - مراكز صحية - مساجد مراكز ضاحية - مباني للخدمات الاجتماعية كمراكز الشباب والفتيات موقع لتنمية الأسرة - صالات اجتماعية متعددة الاغراض » بالاضافة الى خدمات «البنية التحتية - طرق رئيسية وفرعية - محطات تحويل كهربائيه ».

هذا و تذكر المؤسسة بانها تستقبل المواطنين في صالة الخدمة الإسكانية بمقرها في جنوب السرة خلال الفترة المسائية من الساعة الثانية ظهرا و حتى الساعة السابعة مساءا حرصا على انجاز معاملات المواطنين دون التاثير على اوقات عملهم الرسمية.

الكويت تشارك العالم احتفالاته باليوم العالمي لحقوق الإنسان

دشتي: المجتمع الكويتي جبل على احترام حقوق الإنسان

■ البلاد بذلت جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ التعهدات الطوعية وتوصيات الدول المختلفة

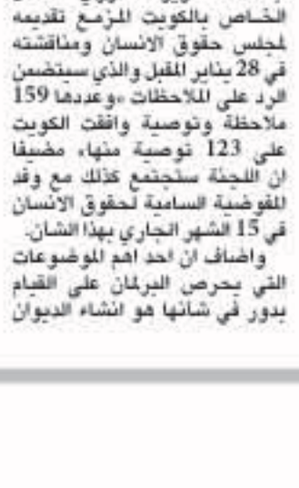
عبدالحميد دشتي

■ أدرجنا قانون انشاء ديوان حقوق الأنسان ضمن أولوياتنا لدور الانعقاد الحالي

تشارك الكويت دول العالم في العاشر من ديسمبر من كل عام احتفالها باليوم العالمي لحقوق الانسان الذي يقام هذا العام تحت شعار «حقوق الانسان 365»، وذلك تزامنا مع ذكرى اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948.

وبذلت الكويت منذ اعتماد التقرير الأول للاستعراض الدوري الشامل عام 2010 أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف جهودا كبيرة من أجل تنفيذ نتائج الاستعراض حيث شكلت لجنة لإعداد التقرير لتنسيق الجهود الوطنية في إطار تنفيذ التعهدات الطوعية أو توصيات الدول المختلفة.

وترجمت الكويت تلك الجهود من خلال إحالة الحكومة بالمرسوم رقم «170» لسنة 2014 مشروع القانون بإنشاء ديوان حقوق الإنسان الى مجلس الامة ليصبح الى جانب مقترحات القوانين النيابية المماثلة وذلك استرشادا بمبادىء باريس بشان مركز المؤسسات الوطنية.

وكان لأعضاء مجلس الأمة في لجنة حقوق الانسان البرلمانية نشاط مواكب في هذا الشان اذ توجه وفد برلماني الى مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان بجنيف في مايو الماضي لبحث تجارب الدول الاخرى في تاسيس هيئات وطنية لحقوق الانسان والاستفادة منها.

وقالت مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ان شعار هذا العام يتضمن الفكرة التي مفادها أن «كل يوم هو يوم حقوق إنسان يحتفل بصدور المقترح الأساسي الوارد في الإعلان العالمي ومؤداه أن كل واحد منا في كل مكان وفي جميع الأوقات يحق له التمتع بمجموعة حقوق الإنسان الكاملة».

واضافت المفوضية في بيان على موقعها الالكتروني ان الرسالة الموجهة في عام 2014 «قاطعة لا لبس فيها وهي ان مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تلتزم بولايتها وتساند ملايين الرجال والنساء على نطاق العالم الذين يخاطرون بكل ما لديهم من أجل حقوق الإنسان». من جهته اعلن رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية عبدالحميد دشتي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» ادراج اللجنة مشروع القانون والاقتراحات بقانون بشان انشاء ديوان حقوق الانسان ضمن اولوياتها لدور الانعقاد الحالي لدى لجنة تحديد وترتيب الاولويات البرلمانية.

وقال دشتي ان اللجنة لم تبت بعد في هذه القوانين وستاخذ وقتها في البحث والدراسة مضيفا ان اقرار هذا القانون «سيرى النور قريبا».

وذكر ان من مقترحات القوانين على جدول أعمال اللجنة مقترح انشاء الهيئة العامة للوحدة الوطنية ومكافحة التمييز العنصري وقانون الحقوق الاساسية والانسانية لغير محددي الجنسية.

واشار دشتي الى مشاركته في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان الذي استضافته مدينة مراكش المغربية في نوفمبر الماضي مؤكدا ارتياح المشاركين لما تم طرحه عن وضع حقوق الانسان في البلاد. واكد ان المجتمع الكويتي جبل على احترام حقوق الانسان قبل ان يتجسد ذلك في مواد دستور البلاد مشددا على مواصلة السلطتين التشريعية والتنفيذية في استكمال التشريعات اللازمة بما يتماشى مع المستجدات الدولية في هذا الشان.

ولفت الى ان تقرير الكويت الدوري الشامل الثاني المزمع تقديمه لمجلس حقوق الانسان في جنيف سيتضمن الرد على كل ما ورد من استفسارات وملاحظات حول الكويت في مجال حقوق الانسان.

وذكر ان اللجنة اجتمعت مع ممثلي وزارة الخارجية امس واستعرضت عمل لجنة التحضير لإعداد التقرير الدوري الشامل الخاص بالكويت المزمع تقديمه لمجلس حقوق الانسان ومناقشته في 28 يناير المقبل والذي سيتضمن الرد على الملاحظات «وعددها 159 ملاحظة وتوصية وافقت الكويت على 123 توصية منها» مضيفا ان اللجنة ستجتمع كذلك مع وفد المفوضية السامية لحقوق الانسان في 15 الشهر الجاري بهذا الشان.

واضاف ان احد اهم الموضوعات التي يحرص البرلمان على القيام بدور في شانها هو انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان وكذلك محكمة الاسرة وقانون الطفل والاحداث التي يتم بحثها في لجان المجلس بالاضافة الى ما تم اتخاذه من اجراءات من قبل الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية بشان التعامل مع ملف غير محددي الجنسية وكذلك فيما يخص العمالة.

وقال دشتي ان العالم تطور في نشر ثقافة حقوق الانسان والوعي بها وتبني الاليات التي تعزز حماية حقوق الانسان مضيفا ان البرلمانات سيكون لها دور بارز في مجتمعاتها في مجال حقوق الانسان تماشيا مع المطالبات الدولية.

وجاء دستور دولة الكويت الصادر في 11 نوفمبر 1962 كمعظم دساتير دول العالم التي استقت بعض موادها من المبادئ الاساسية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان حيث جاء التناغم والتوافق في مواد الوثيقتين في نحو 45 مادة في دستور البلاد.

وسعيا من دولة الكويت لتفعيل احكامها الدستورية ورعاية الكرامة الانسانية فيها وتعزيز اندماجها وتواصلها مع المجتمع الدولي ومنظماته وهيئاته المختلفة فقد انضمت الى مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والاقليمية ذات الصلة بحماية وتعزيز حقوق وحريات الانسان.

ومن القوانين التي اقرها مجلس الامة وصدق عليها والمتعلقة بحقوق الانسان القانون رقم 33 لسنة 1968 بانضمام الكويت الى الاتفاقية الدولية بشان القضاء على التفرقة العنصرية والقانون رقم 1 لسنة 1996 بانضمام الكويت الى اتفاقية مناهضة التعذيب والقانون 11 لسنة 1996 بانضمام الكويت الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واقر المجلس ايضا القانون 12 لسنة 1996 بانضمام الكويت الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمرسوم 24 لسنة 1994 بانضمام الكويت الى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة والمرسومين 104 لسنة 1991 و78 لسنة 2004 بانضمام الكويت الى اتفاقية حقوق الطفل وانضمامها الى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

كما اقر المجلس القانون 5 لسنة 2006 بانضمام الكويت الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المقترنين بها بشان منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والاطفال ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو والقانون رقم 8 لسنة 2010 في شان حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

يذكر ان أول لجنة برلمانية شكلت للدفاع عن حقوق الانسان كانت في جلسة مجلس الامة المنعقدة في 24 اكتوبر 1992 وضمت سبعة اعضاء حيث استمر المجلس في تشكيل هذه اللجنة حتى اليوم في الفصل التشريعي الـ14 للمجلس تحت اسم لجنة حقوق الانسان البرلمانية.